الثاني قال بعض المحققين فان قلت نطق القرآن بالواحد والاحد
فقال تعالى والهكم اله واحد وقال تعالى قل هو الله احد فهل بينهما
فرق من جهة المعنى قلت من الناس من لم يفرق بينهما يعني وهو الحق
ومنهم من قال الوحدة راجعة الى الذات والاحدية الى الصفات
اي واحد في ذاته واحد في صفاته ومنهم من عكس ومنهم من قال
الوحدة راجعة الى نفي المثل والاحدية الى نفي الجزء ومنهم من عكس
كذا قاله شيخ الاسلام الانصاري في شرح الرسالة وقال
القشيري في حكاية الفرق فيما حاصله ان الواحد اسم
لمفتتح العدد والاحد اسم لنفي ما يذكر بعده معه وان الاحد ملازم
للنفي والواحد يستعمل فيه وفي الاثبات وان الاحد انما يذكر في صفاته
تعالى على جهة التخصيص يقال هو الله احد ولا يقال رجل احد
ويقال في وصف غيره تعالى رجل واحد ولا يطلق ذلك عليه
تعالى لعدم التوقيف قال بعضهم وهذا الثالث اشبه بالمعنى
مما قبله قلت يرده اطباقهم على استعمال الواحد في الله تعالى
والاحد في غيره اللهم الا ان يكون المراد ان احدا حين كان
مستعملا صفة كان خاصا به تعالى فيقرب شيئا ما واما منع اطلاق
الوحيد صفة عليه تعالى فمسلم واما منع اطلاق الواحد عليه تعالى صفة
فممنوع فليتأمل وقوله منزها حال لازمة من المعاني له من قوله فواجب
له الوجود يعني ان وجوب ما ذكر من الوجوب والبقا ونحو الفقر للحوادث
والوحدانية ثابتة له في هذه الحالة ويجوز جعلها حالا مؤكدة لعاملها
او لصاحبها على ما لا يخفى وقوله اوصافه اي صفات الله تعالى
مطلقا ثبوتية كانت او سلبية او غيرها سنية من السنا بالقصر
وهو الضوء مثل يكاد سنا برقه يذهب بالابصار والمراد انها كالنور
بجامع الاهتداء ومن السناء بالمد وهو الرفعة والعلو مثل قول الشاعر
⁂ بلغنا السما مجدنا وسناؤنا ⁂ وانا لنبغي فوق ذلك مظهرا ⁂
جملة اسمية حالية ثانية صاحبها وعاملها صاحب المفردة وعاملها ولم
يات معها بالواو لكفاية الربط بالضمير عنها مثل جاء زيد ضاحكا يده
على راسه والقول فيها كالقول في الحال المفردة فليتامل وفي تعبيره
بالصفات عما هو اعم من السلبية رد على من زعم ان القوم لا يطلقون
الصفة الا على الوجود وانهم انما يسمون السلبيات نعوتا فيجعلون
العلم صفة والغنى نعتا على اني لم اقف على انهم يسمون السلبيات
نعوتا واما الصفات فيطلقونها على ما هو اعم من ذلك فيكون على
هذا كل نعت صفة وليس كل صفة نعتا فبينهما حينئذ عموم

وخصوص

وخصوص والصفة اعم مطلقا والنعت اخص مطلقا وعلى هذا تندرج
الاضافات تحت مطلق الصفات والله اعلم قال
الاوصاف جمع بمعنى الصفة او على انه من الالفاظ المستعملة الصفة
والموصوف والاتصاف والوصف والواصف فالصفة المعنى القائم
بالذات والموصوف من قام به المعنى والاتصاف قيام المعنى به
والوصف هو الاخبار عن قيام الصفة بالموصوف والواصف هو المخبر
بذلك وقد تطلق الصفة على الوصف والوصف عليهما ولا شك ان
الوصف يراد به المعنى المصدري صفة للواصف لانه خبره وكلامه
وبه يندفع ما يوهمه قول بعضهم الوصف قول الواصف والصفة المعنى
القائم بالموصوف من قصره على المعنى المصدري والله اعلم ثم
ذكر المنزه عنه مطلقا لما نزهها اذ به وبينه على وجه التنازع
ان كانت من السنا بالمعنى الثاني بقوله عن ضد اي يعني برفع
وجوده رفعا مطلقا او بقيد المانع من اقامة الدليل على وجوده
اذ التضاد عند المتكلمين كون المعنيين بحيث يستحيل لذاتهما
اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة واراد بالمعنى ما يقابل
العين اي ما لا يكون قيامه بنفسه وذكر الاجتماع يغني عن وحدة
الزمان والتقييد بالمعنيين يخرج العينين والعين مع المعنى
والعدميين والعدم مع الوجود ولهذا قالوا بعدم التضاد في الاحكام
وسائر الاضافات لكونها اعتبارية لا تحقق لها في الاعيان ولا يخرج
القديم والحادث اذا كانا معنيين كعلم الله تعالى وعلم زيد بل ظاهر
تعريفهم تناوله اذ لا اشعار فيه بالتوارد على محل واحد وقد يقال
المعنى امتناع الاجتماع انهما يتواردان على محل ولا يكونان معا فيخرج
مثل ذلك لان محل القديم قديم فلا يتصف بالحادث وبالعكس ولان
القديم لا يزول عن المحل حتى يرد عليه المقابل واحترز بقيد استحالة
الاجتماع عن مثل السواد والحلاوة مما يمكن اجتماعهما في محل وبقيد لذاتهما
عن مثل العلم بحركة الشيء وسكونه معا اي العلم بان هذا الشيء متحرك
والعلم بانه ساكن في آن واحد فانهما لا يجتمعان لكن لا لذاتيهما بل لامتناع
اجتماع الحركة والسكون واما تصور حركة الشيء وسكونه معا فممكن ولذا
يصح الحكم باستحالتهما وبقيد من جهة واحدة عن مثل الصغر والكبر
والقرب والبعد على الاطلاق فانهما لا يتضادان وان امتنع اجتماعهما في
الجملة وانما يتضادان اذا اعتبر اضافتهما الى معين ككون الشيء صغيرا
وكبيرا بالنسبة الى زيد ولا خفاء انه لا حاجة الى هذا القيد حينئذ
لان مطلق الصغر والكبر لا يمتنع اجتماعهما وعند اتحاد الجهة

Copyright © King Saud University